المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

- **المدرسة الكلاسيكية :**
- **كانت سائدة قبل مدرسة كينز. تنص على أن قوى السوق الحر قادرة على تحقيق التوظيف الكامل. لكن أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) أثبتت فشل هذه النظرية.**

أولا : مفهوم ومبادىء النظرية الكلاسيكية:

- **النظام الحر الرأسمالي (قوى السوق) قادرة على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث إذا حدث خلل فإن آلية الاسعار تعيد التوازن وتمنع انخفاض الانفاق من ان يؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي و الدخل و التوظيف.**
- **قانون ساي (العرض يخلق الطلب): يعني أن كل ما ينتجه المنتجون أو ما يعرضه البائعون من سلع و خدمات سوف يجد من يشتريه ويطلبه. بمعنى اخر، إن كل ما يحصل عليه الافراد من دخول سوف ينفقونها لشراء السلع والخدمات وبالتالي أنكر الكلاسيك وجود فائض في الانتاج.**
- **حتى لو احتجز جزء من الدخل على شكل إدخار فهو لا يُعتبر تسرب، بل اعتبره الكلاسيك نوع من الانفاق ليس في الحاضر و إنما في المستقبل (كل دولار يُدخر بواسطة قطاع الافراد سوف يُستثمر بواسطة رجال الاعمال). أي أن الادخار ما هو الا نوع من الانفاق على السلع الاستثمارية.**

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

- الدخل يُنفق على الاستهلاك والادخار: $Y = C + S$
- عند عدم تساوي الادخار(S) مع الاستثمار (I) فإن سعر الفائدة (i) الذي يتناسب طرديا مع الادخار و عكسيا مع الاستثمار سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد.
- مرونة الاسعار والأجور والفائدة: اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الاسعار والأجور و اسعار الفائدة. مثلا إذا حدث عدم توازن بين عرض العمال والطلب عليهم يُمكن من خلال الية تغيير الاجور إعادة التوازن.
- ولو عجز سعر الفائدة عن إحداث التوازن فإن مرونة اسعار السلع والخدمات سوف تُعيد التوازن لأن (↓ الانفاق الكلي AE← ↓ الاسعار P← ↑ الانفاق مرة أخرى ← اعادة التوازن للاقتصاد تلقائيا.

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

- **ثانيا : فرضيات النظرية الكلاسيكية:**
- **سيادة المنافسة الكاملة في أسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات بحيث لا يُمكن لمنتج او بائع واحد التأثير على مستوى الاسعار.**
- **الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار دون أي تدخل خارجي استجابة للعرض والطلب.**
- **العرض هو من يخلق الطلب (قانون ساي)← عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب الفعال في الاسواق.**
- **التوازن التلقائي في جميع الاسواق وعدم حدوث فائض في الطلب أو العرض في الاجل الطويل.**
- **وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظرا لافتراض التوظيف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.**

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

• ثالثا: التوازن الكلي حسب النظرية الكلاسيكية :

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يُمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل:

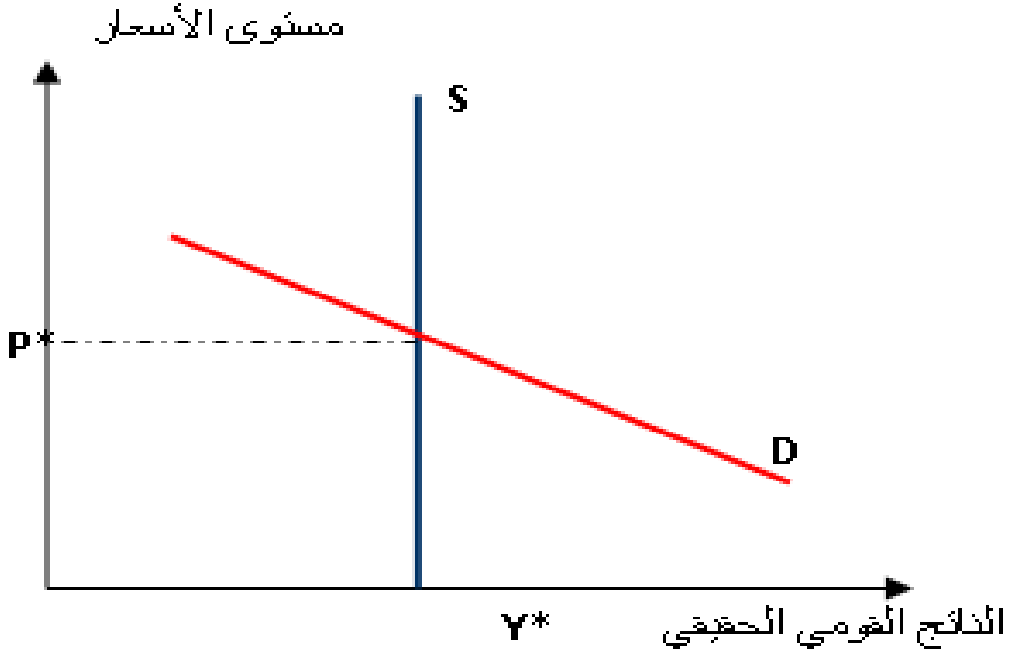

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

النظرية الكلية الحديثة في الدخل و الاستخدام و الانتاج (النظرية الكينزية)

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في مجال الدخل و الاستخدام و الانتاج بعد أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، قام الاقتصادي الانجليزي جون مايناردكينز **John Maynard Keynes** بتقديم نظرية مناقضة للنظرية الكلاسيكية في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل و الاستخدام و النقود) في عام ١٩٣٦ حيث اوضح ما يلي:

أولا : انتقادات النظرية الكلاسيكية:

- أن النظرية الكلاسيكية لا تنطبق الا في حالة واحدة وهي الاستخدام الشامل بينما نظريته تنطبق على جميع الحالات سواء استخدام شامل أم لا.
- على عكس الكلاسيك يعتقد كينز أن الاجور ليست المحدد الاساسي و الوحيد للاستخدام و أنها ليست بتلك المرونة (نقابات العمال/ الحد الادنى للاجور/ قوانين و تشريعات الدولة).
- على عكس التقليدين يؤيد كينز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وقت الازمات.
- رفض كينز قانون ساي في الاسواق الذي يذهب الى ان العرض (الانتاج) يخلق الطلب حيث أعطى كينز أهمية للطلب الكلي الفعال المحرك الاساسي و الحاسم لمستوى الدخل و الاستخدام في المدى القصير.
- شدد كينز على أن الادخار لا يساوي دائما الاستثمار حيث على عكس التقليدين اعتقد انه ليس بالضرورة أن تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي التي تقوم بالادخار. اعتقد ايضا أن الاموال المدخرة تحتاج الى فترة زمنية لتتحول الى استثمارات و هذا يؤدي الى اختلال في النشاط الاقتصادي. اذن الادخار يمثل تهرب.

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

- اعتقد ان الجماعات التي تتخذ قرارات الانفاق ليست هي التي تتخذ قرارات الانتاج و بالتالي هناك تفاوت بينها يُسبب الازمات الاقتصادية.
- اعتقد كينز أن حالة المنافسة الكاملة (التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك) ليست الا حالة نظرية لا وجود لها في الحياة العملية.
- في المدى القصير يعتمد الانتاج على مستوى الاستخدام (عنصر العمال) على اعتبار أن جميع الموارد الاخرى محدودة في المدى القصير (رأس المال و التكنولوجيا) اللذان يلعبان دورا فعالا لكن في المدى الطويل.
- الانتاج يعتمد على التوقعات المستقبلية للمنتجين (الاستثمار يعتمد بجزء منه على توقعات الشركة المستقبلية لوضع الاقتصاد). هذا يعني أن نظرية الدخل و الاستخدام و الانتاج هي عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي لكون الطلب المتوقع (الانفاق الكلي المتوقع والمرغوب عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي) هو العامل الاساسي لاستغلال الطاقة الانتاجية.
- **سعر الفائدة:** رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد الأكثر أهمية في اعادة التوازن فالعامل الأهم هو الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالة الركود و تشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات و الأرباح المستقبلية تكون عادة أسعار الفائدة منخفضة و رغم ذلك لا تشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

ثانيا : فرضيات النظرية الكينزية في الدخل و الاستخدام و الانتاج:

- الطلب الكلي الفعال للسلع و الخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي و التأثير على مستوى الأسعار.
- الادخار يُمكن أن يتأثر بعوامل أخرى غير سعر الفائدة كالدخل.
- المصلحة العامة قد تتعارض أحيانا مع المصلحة الخاصة.
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة.
- قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنة (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العمالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة. كما ان انخفاض الأجور لا يحقق توازن تلقائي لسوق العمال.
- لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).
- يمكن ان يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد (في حال وجود بطالة) و بالتالي حدوث فجوة انكماشية. او يتوازن عند مستوى أكبر من الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و بالتالي حدوث فجوة تضخمية. هنا يستوجب استخدام السياسيات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات.